

Distr.
GENERAL

A/50/412/Add.1
11 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٨١ من جدول الأعمال

صون الأمن الدولي

تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتوياتالصفحة

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

ألبانيا ٢

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

ألبانيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٨ آب/أغسطس ١٩٩٥]

١ - تحتل ألبانيا موقعا ذا أهمية شديدة في منطقة البلقان وتتسم هذه المنطقة العريضة اليوم بحالة من الأزمة العامة التي تُعزى أسبابها الجذرية إلى الماضي التاريخي للمنطقة. وهي أسباب لم يتسن القضاء عليها، للأسف، للافتقار إلى الحلول العادلة والمستدامة. وهكذا، سادت منطقة البلقان في معظم الأحيان الحروب والصراعات بدلا من السلم والتنمية.

٢ - وتشهد الخبرة التاريخية لبلدان البلقان على أنه حتى عندما وجدت في بعض الفترات مبادرات للتعاون بين بلدان المنطقة، فقد بقيت هذه المبادرات رغبات لم تتحقق تاركة المكان مرة أخرى للصراعات والحروب. وتصحيح هذه التجارب التاريخية المحزنة، بتحسين الإرادة عند جميع بلدان البلقان والبلدان الأوروبية والقوى العظمى والدبلوماسية الدولية، إنما هو التحدي الذي نواجهه جميعنا اليوم.

٣ - ومنطقة البلقان هي منذ سنوات عديدة، بفضل ما تتمتع به من موقع جغرافي وما لديها من موارد طبيعية وطاقات بشرية، محل اهتمام القوى العظمى. وكانت هناك اهتمامات أخرى رسمت الخريطة التاريخية للبلقان، بعد سقوط الامبراطورية العثمانية وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. والخريطة هذه التي لا تتفق والحقائق التاريخية لدول البلقان خلقت، منذ البداية، الأوضاع المؤدية إلى إثارة المفهوم الخاطئ "للدولة العظمى" والتحفيز عليه، ففرست فلسفة الشوفينية الوطنية، وغذت سياسة التطهير العرقي والاحتلال وتغيير الحدود بالقوة.

٤ - وكانت ألبانيا، على مر التاريخ، من بين ضحايا هذه التطورات في البلقان. واضطرت إلى القتال في أزمنة مختلفة وبطرق شتى للحفاظ على هويتها الوطنية وسلامتها الإقليمية الإثنية، وواجهت مشاكل أخرى عديدة، لا تزال تواجه بعضها اليوم.

٥ - ولا تزال ذكريات الأعمال الوحشية والبداية حية في شبه جزيرة البلقان. وهي أساس الأزمة التي تشهدها المنطقة اليوم. إن المشاكل التاريخية الخطيرة التي لم تُحل في تكوين خريطة البلقان، واستمرار ممارسات "الحرب الباردة"، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحقوق الوطنية للجماعات والأقليات السكانية الإثنية الموجودة تاريخيا في دول أخرى، وسيطرة الممارسات والطموحات القديمة، ووجود عقائد تعود إلى القرون الوسطى، وتطبيق معايير مختلفة، إنما هي أمور تخفي واقع البلقان وتمنع بلدان المنطقة من إيجاد حلول عادلة ومستدامة لمشاكلها.

٦ - وبلغت أزمة البلقان الراهنة ذروتها بفاجعة البوسنة والهرسك التي لم يسبق لها مثيل. ولهذه الأزمة جانبان: الجانب السلبي الذي جلب الحرب بكل عواقبها، والجانب الآخر الذي أرغم الرأي العام العالمي والدبلوماسية العالمية على الإقرار ببعض الأسباب الأساسية لأزمة البلقان، سواء كانت أسبابا تاريخية أو واقعية، فضلا عن الطرف الرئيسي المسؤول عن هذه الأزمة، أي الصرب، مع سياسة القرون الوسطى التي ينتهجها في البلقان.

٧ - وتحديد أسباب أزمة البلقان والطرف المسؤول عنها، والإقرار الدولي بذلك، إنما يزيد من الواقعية التي تحتاج إليها دول البلقان والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والقوى العظمى والدبلوماسية العالمية لفهم الوضع وإيجاد أنسب الطرق لحل الأزمة.

٨ - وترى ألبانيا أن الأساس اللازم للتفاهم والتعاون موجود في دول البلقان. فقد تعايشت شعوب هذه المنطقة العريقة معا على مر التاريخ وتبادلت العواصم والثقافات والمثل العليا، كما تبادلت الأخذ والعطاء في العديد من أوجه الحياة، فأنشأت ما أصبح يعرف بالتشكيلة البلقانية. وفي فترات الهدوء النسبي، تجددت تقاليد التعاون والتفاهم هذه في ميادين العلم والثقافة والرياضة وحقوق الإنسان والاتصالات، وغيرها.

٩ - وأمام دول البلقان اليوم بديلان: الإبقاء على منطقة الصراع كحلبة للشوفينية الوطنية والمصالح الخارجية غير البلقانية، أو الانتقال إلى واقع السلم والتعاون والتكامل مع قارة أوروبا الغربية العريقة، وتوحي الحياء والتوازن فيما يتعلق بالمصالح من خارج البلقان. وتبتغي حكومة ألبانيا تحويل منطقة البلقان إلى منطقة سلم وتعاون وتكامل وتوازن في العلاقات الدولية وترى أن هذا أمر ممكن تماما، وهو يتوقف قبل كل شيء على الإرادة السياسية لبلدان البلقان أنفسها.

١٠ - ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي لا بد أولا من إنهاء الحرب الدائرة في مناطق الصراع في البوسنة والهرسك وكرواتيا، ومنع انتشار الصراع الدائر في الجنوب ولا سيما في كوسوفو، وذلك باتخاذ تدابير وقائية دولية وإقامة توازن عسكري في المنطقة، وتهيئة جو من الثقة لبدء حوار بين الجهات المتصارعة والأطراف المضادة، بحضور طرف دولي وإيجاد حلول مقبولة ومستدامة.

١١ - والأساس الذي يتعين الاستناد إليه لتحقيق هذه الخطوات الممكنة والتي لا غنى عنها هو التنفيذ الصحيح لميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ٨٤/٤٨ بء المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ووثيقة هلسنكي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والوثائق الأساسية الأخرى الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك من قبل جميع دول البلقان ومن قبل جميع الدول غير البلقانية التي لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في هذه المنطقة وفي عملية إقرار الديمقراطية في دول البلقان وتحقيق إدماجها في أوروبا.

١٢ - وسيطلب تنفيذ قواعد العلاقات الدولية المقبولة عموماً، وحماية سيادة كل بلد من بلدان البلقان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، استبعاد استخدام القوة وغيرها من الوسائل التي يستخدمها الصرب حالياً، والتي تتعارض مع القواعد الدولية لحل المشاكل المتأصلة في البلقان والمشاكل التي نشأت مؤخراً فيه.

١٣ - وللتغلب على الأزمة الراهنة في دول البلقان وتمهيد الطريق لحل المشاكل التاريخية والمشاكل التي نشأت لتوها، لا بد أيضاً من فهم عوامل أخرى خارج منطقة البلقان وإشراكها في العامل البلقاني الداخلي. ونحن نعتبر أن مساهمة الأمم المتحدة - الجمعية العامة، والأمين العام، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، إلخ - ذات أهمية خاصة لبلوغ هذه الغاية.

١٤ - ودول البلقان منطقة هامة من مناطق قارة أوروبا وترتبط جغرافيتها وتاريخها وثقافتها ومشاكلها ومنظوراتها ارتباطاً وثيقاً بهذه القارة. لذا لا بد، إذا أريد حل مشاكل البلقان، من زيادة التزام ومساهمة الدول الأوروبية الكبرى فضلاً عن المنظمات والمؤسسات الأوروبية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية وغيرها، إلى جانب اشتراك الأمم المتحدة.

١٥ - وقد أكد قرار الجمعية العامة ٨٤/٤٨ بـ٤ على أهمية عمل جميع دول البلقان على تعزيز التعاون المتبادل فيما بينها في مجالات شتى منها التجارة وغيرها من أشكال التعاون الاقتصادي، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وحماية البيئة، وطلب من الأمين العام أن يلتمس آراء الأطراف المعنية بشأن تنمية علاقات حسن الجوار في المنطقة وبشأن التدابير والأنشطة الوقائية الرامية إلى خلق منطقة سلم وتعاون مستقرة في البلقان بحلول عام ٢٠٠٠. وتعتقد ألبانيا أن لدى الأمين العام السلطة اللازمة والإمكانية للاضطلاع بالأعمال التحضيرية لهذا البرنامج طويل الأجل وإدراجه بغية اعتماده في دورة الجمعية العامة ذات الصلة.

١٦ - وتعتقد ألبانيا أنه لدعم البرنامج المقترح، يجب استخدام جميع المواد والتقارير والدراسات التي توضح تاريخ البلقان ومشاكلها التي تم حلها والتي لم يتم حلها توضيحاً شاملاً، ليتسنى استخدام الماضي أساساً لهذا البرنامج. ومن شأن نسيان تاريخ البلقان وحروبها. ومحاولات تغطية المشاكل المتأصلة، أن يلحقاً ضرراً كبيراً بالبرنامج المقترح.

١٧ - ومن شأن النظر في الماضي التاريخي للبلقان، على نحو جدي واقعي وطبيعي، أن يعطينا رؤية واضحة لبنني عليها مستقبلاً يسوده السلم والاستقرار والرخاء في البلقان. وهذا ما يتوجب معه على هذا البرنامج أن يتوخى مستقبل البلقان من حيث التنمية والتكامل الأوروبي والتحديث، من خلال زيادة التعاون فيما بين دول البلقان وبينها والدول الأوروبية. ويجب أن يكون هدف هذا البرنامج تحويل البلقان إلى نموذج على غرار أوروبا الغربية من حيث علاقات حسن الجوار، بتشجيع دول البلقان والاتحاد الأوروبي في الوقت نفسه على التعجيل بعملية إدماج البلقان في أوروبا.

١٨ - وتبنى دول البلقان مواقف مختلفة فيما يتعلق بالماضي وبتصورات المستقبل. ويستلزم ذلك أن يضطلع الأمين العام، قبل أن يقوم بإعداد البرنامج، بوضع تقرير مستقل استنادا إلى المصادر المختلفة والمحايدة لكل دولة، والعلاقات الثنائية، وحالة الأقليات والجماعات الإثنية، والامكانيات الاقتصادية وغيرها من إمكانيات التعاون والصعوبات التي تعترض تنفيذه وما إلى غير ذلك. والخلاصة أن تقريراً أولياً ختامياً يصوغه الأمين العام عن هذه المواد سيجعل البرنامج أكثر واقعية وأكثر قابلية للتنفيذ من الناحية العملية.

١٩ - إن مرارة الخبرة التاريخية لمنطقة البلقان ترجع أساساً إلى أن مصيرها غالباً ما كان يتقرر بعيداً عن رغبات بلدان المنطقة وإرادتها. وينبغي أن تؤخذ هذه النتيجة في الاعتبار من قبل الأمين العام، الذي نود أن نقترح عليه أن يقوم، بعد صياغة التقرير الختامي والبرنامج، بتنظيم مناقشة واسعة من خلال اجتماع طاولة مستديرة تشارك فيها بلدان البلقان، يجري من خلالها التحقق من وثائق المشروع المذكورة أعلاه وقبولها من جانب شعوب بلدان البلقان أنفسها. ويحسن تنظيم اجتماع الطاولة المستديرة هذا قبل الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. أما الفترة المتبقية حتى ذلك الوقت، فينبغي أن تكون فترة للمصالحة بين بعض الدول التي لا تعترف ببعضها البعض دولياً.

٢٠ - ونعتقد أن برنامج الأمين العام يمكن أن يتضمن الركائز الرئيسية التالية:

(أ) تحقيق السلام في مناطق الصراع والوفاء بالتزامات الدولية من قبل جميع الأطراف المعنية؛

(ب) توقيف هدف نزع سلاح الدول والمناطق المتخمة بالأسلحة لتحقيق توازن عسكري بين جميع دول شبه الجزيرة؛

(ج) مراعاة تعمير المناطق الواقعة في أقاليم يوغوسلافيا السابقة التي أصيبت بأضرار فادحة من جراء الحرب الطويلة. فبدون التعمير وتطبيع الحالة في المناطق التي تأثرت مباشرة بالأزمة، سيكون من المستحيل الانتقال إلى مرحلة مواصلة تنمية المنطقة؛

(د) تنشيط ومساعدة عملية التحول الديمقراطي الداخلي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، لأن الافتقار إلى النظام الديمقراطي الحقيقي في تلك البلدان هو أيضاً أحد العوامل المسببة للأزمة في يوغوسلافيا السابقة؛

(هـ) توقيف اتخاذ سلسلة من التدابير لتحقيق التعاون فيما بين بلدان البلقان من خلال إقرار تدابير لبناء الثقة في العلاقات الثنائية القائمة في البلقان حالياً والتي لا يزال يشوبها التعقيد. فالتطبيع التدريجي للعلاقات الثنائية، تحت إشراف الأمين العام وبقيادته، سيفتح الطريق أمام التعاون بين جميع دول البلقان؛

(و) مراعاة الحالة السائدة في إقليم كوسوفو وحل مشاكله، استنادا إلى ضرورة تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

(ز) توخي اتخاذ التدابير الأولية اللازمة للحيلولة دون نشوب صراع آخر في كوسوفو، ونزع سلاح الإقليم، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، ووقف التطهير العرقي والاستعمار، وإعادة فتح المؤسسات في كوسوفو، وتهيئة مناخ من الثقة بين الألبان والصرب في كوسوفو، وبين برشتين وبلغراد، وذلك من أجل بدء ومواصلة حوار بين الطرفين في وجود طرف ثالث إلى أن يجري إيجاد حل نهائي ودائم للحالة في كوسوفو؛

(ح) توخي اتخاذ سلسلة من التدابير لتقريب دول البلقان من بعضها البعض من حيث التشريعات وتطبيق معايير الديمقراطية الغربية، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والبيئة، والثقافة، والعلوم، والرياضة، والحياة الروحية؛

(ط) توخي الاضطلاع ببرامج مستقلة لتنمية اقتصاد بلدان البلقان التي تمر بمرحلة انتقال، وللبنية الأساسية فيما يتصل بالنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وللبيئة باعتبارها مسألة تتخطى الحدود، وذلك من أجل تيسير تسوية الاختلافات الاقتصادية وهي من بين العوامل الأساسية التي أعاققت اكتساب منطقة البلقان للطابع الأوروبي.

٢١ - إن ألبانيا، باعتبارها من الأعضاء القدامى في الأمم المتحدة، ظلت على الدوام تنفذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وستظل تنفذها؛ وكانت عامل سلام واستقرار في منطقة البلقان. وهذه العناصر تنبع من كون ألبانيا بلدا ديمقراطيا ذا نظام تعددي يقوم على سيادة القانون، تحترم فيه حقوق الإنسان وحقوق الأقليات احتراماً تاماً، ولديه اقتصاد سوقي، ويندمج في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والشراكة من أجل السلام، إلخ.

٢٢ - ومما لا شك فيه أيضاً أن الأخذ بالديمقراطية في ألبانيا والخطوات التي قطعتها نحو الاندماج في المنظمات والمؤسسات الأوروبية والأوروبية - الأطلسية إنما تشكل ضماناً كاملاً وثابتاً لسياساتها الخارجية. وتهدف هذه السياسة إلى احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم تغيير حدودها بالقوة، إلخ، كما تهدف إلى العمل على إيجاد حل لمشاكل منطقة البلقان من خلال السبل والوسائل الديمقراطية.

٢٣ - وتلتزم ألبانيا التزاماً تاماً بالرد بصورة إيجابية وبموقف نشط وتدابير ملموسة على أي مبادرة يتخذها الأمين العام من أجل تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان، وكذلك من أجل تنمية المنطقة واندماجها اندماجاً كاملاً في أوروبا المتحضرة والمتقدمة النمو.

٢٤ - وتدرك ألبانيا، ومعها جميع الألبان في شبه جزيرة البلقان، أن مستقبل شعوب شبه الجزيرة العريقة هذه يكمن في توسيع رقاع الديمقراطية وليس في الديكتاتوريات، في طريق السلام والاستقرار وليس في الحرب والتشتت، في التنمية والرخاء وليس في التخلف والتمييز، في التقارب من بعضها البعض وليس في الانفصال والتباعد، في الاندماج مع الغرب وليس في الانعزال.

٢٥ - وسوف ترى الأمم المتحدة على الدوام في ألبانيا وفي العنصر الألباني في البلقان محور دعم قوي وثابت للتنفيذ الدقيق لمبادئ ميثاقها.

— — — — —